الاقتصاد الأخضر كنموذج تنموي بديل لتحقيق التنمية المستدامة
عرض تجارب دولية رائدة

د. كافي فريدة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
أ. هماش لمين، جامعة قاصدي مرباح ورقلة

الملخص: لقد شهد العالم في الآونة الأخيرة اهتماما بالغا بشؤون البيئة، حيث باتت حماية البيئة والمحافظة عليها واحدة من أهم سمات النظام الدولي الجديد، لذلك كان لابد من ظهور نمط اقتصادي جديد يعنى بذلك، ويكون نموذجا من نماذج التنمية الاقتصادية السريعة النمو، لذا فقد ظهر مفهوم جديد على الساحة الدولية ألا وهو الاقتصاد الأخضر، وذلك لإدراج الاعتبارات البيئية في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والاستهلاك وصياغة السياسات، إلى تصحيح الخلل الاقتصادي والاجتماعي والحد من التدهور البيئي.

وتأتي هذه الورقة البحثية لتنظر في كيفية سعي العديد من الدول إلى تبني سياسة الاقتصاد الأخضر وذلك لإعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية، لتكون أكثر مساندة للبيئة وتدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر، حماية البيئة، التنمية المستدامة.

***Abstract*:** The world has recently witnessed a great interest in environmental affairs, where the protection of the environment and the preservation of one of the most important features of the new international order so it was necessary to emerge a new economic development that means and be a model of economic development and rapid growth so has emerged a new concept on the international arena The green economy to incorporate environmental considerations at each stage of production and consumption and formulate policies to correct economic and social imbalances and reduce environmental degradation.

This research paper examines how many countries seek to adopt green economy policy to re-shape and correct economic activities to be more conducive to the environment and support economic and social development in order to achieve sustainable development goals.

***Keywords*:** green economy; environmental protection; sustainable development

مقدمة:

لقد شهد العالم خلال السنوات الأخيرة عدم استقرار في أسواق الطاقة والسلع الأساسية، ونقص في الأغذية العالمية وندرة في المياه وطغت عليه أزمة مالية واقتصادية لا تزال أثارها قائمة ومحسوسة في معظم أنحاء العالم. وقد كانت لها تأثيرات وانعكاسات محددة على تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ومثلت هذه المخاطر تهديدات خطيرة على أجيالنا المقبلة.

لذلك كان لابد من ظهور نمط اقتصادي جديد للخروج من هذه الأزمات، ويكون نموذجا من نماذج التنمية الاقتصادية السريعة النمو، لذا فقد ظهر على الساحة الدولية ما يعرف بالاقتصاد الأخضر، وهو ذلك الاقتصاد الذي يشهد ترابطا بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة، وتحولا في عمليات وأنماط الإنتاج والاستهلاك ويؤدي إلى تنشيط الاقتصاد وتنويعه، وخلق فرص العمل اللائق، وتعزيز التجارة المستدامة، والحد من الفقر، وتحقيق الإنصاف، وتحسين وتوزيع الدخل وغيرها. كما يساعد نهج الاقتصاد الأخضر

على رسم إطار مؤسسي للتنمية المستدامة، إذ لا بد من اعتماد نهج المشاركة في التنمية، ولا يمكن تحقيق الاقتصاد الأخضر إلا من خلال رؤية مشتركة وتشجيع الإبداع، ولابد أن يحظى بالدعم الواسع من مختلف عناصر المجتمع، أي الحكومات، وهيئات القطاع الخاص، والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والمستهلكين، وذلك للدفع بعجلة النمو الاقتصادي الأخضر وتعزيز الاندماج الاجتماعي مع الحرص في الوقت ذاته على استمرار النظم الايكولوجية.

وعليه فإن التحول إلى الاقتصاد الأخضر يمكن أن يساعد في نقل العالم إلى اتجاه جديد في التنمية يضمن الاستدامة والاستقرار في البيئة جنبا إلى جنب مع التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وهو ما تدعو إليه التنمية المستدامة.

إشكالية الدراسة: من خلال هذه الورقة البحثية سوف نعالج إمكانية وأهمية التوجه إلى الاقتصاد الأخضر الذي يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمهم لحماية البيئة وكذا القيام بعرض دراسة لحالات عن الاقتصاد الأخضر في بعض دول العالم، وعليه سوف نحاول دراسة الإشكالية التالية :**هل يمكن للاقتصاد الأخضر أن يكون نموذج تنموي يحتذى به لتحقيق التنمية المستدامة؟ وما واقع ذلك في بعض دول العالم؟**

للإجابة على هذه الإشكالية يمكن الاستعانة بالتساؤلات الفرعية التالية:

1- ماذا نقصد بالاقتصاد الأخضر؟ وما حقيقة التحول إليه؟

2- لماذا تسعى دول العالم التوجه نحو الاقتصاد الأخضر والاعتماد عليه؟

3- هل التحول إلى الاقتصاد الأخضر سبيل لتحقيق التنمية المستدامة؟

أهمية الدراسة: تكمن في أهمية موضوع الاقتصاد الأخضر الذي أصبح من أهم المجالات المطروحة في القرن الحادي والعشرين لأسباب اقتصادية وبيئية، وفي أهمية الحصول على تنمية مستدامة كضمان للحاضر وأمان للمستقبل.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى مدى استخلاص الفوائد والمنافع التي تجنى من الاقتصاد الأخضر، وذلك لما له من دور في إعطاء وزن متساو للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية من جهة والاستدامة البيئية من جهة ثانية.

منهج الدراسة: لقد اعتمدنا في دراستنا على المنهجين الوصفي والتحليلي في شكل يخدم موضوع البحث وأهدافه، التي نود من خلالها أن نصل إلى أن التحول إلى الاقتصاد الأخضر من خلال تشجيع الاهتمام به سيؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية، اجتماعية وبيئية.

للإجابة عن الإشكال المطروح والوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها، فإنه تم تقسيمها إلى الآتي:

المحور الأول: الاقتصاد الأخضر: مقاربة نظرية

1. مفهوم الاقتصاد الأخضر والمفاهيم ذات الصلة: لقد ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر على الساحة الدولية خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أنه لم يتوصل العالم بعد إلى وضع تعريف متفق عليه دوليا

لهذا المصطلح، حيث **أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)** عرف هذا الاقتصاد بأنه:" الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاه الإنسان والحد من عدم المساواة على المدى البعيد، من دون تعريض الأجيال المستقبلية لمخاطر تدهور النظم البيئية ولندرة الموارد الإيكولوجية البيئية."[1]

وفي الآونة الأخيرة عدل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعريفه للاقتصاد الأخضر، وقدم تعريفًا عمليًا، بحيث أصبح يعني أنه:" الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان، والمساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية، ويخفض من معدلات ندرة الموارد الإيكولوجية." [2]

ويمكن أن ننظر للاقتصاد الأخضر في أبسط صورة كاقتصاد قائم على انبعاثات الكربون المنخفضة، واستخدام كفوء للموارد، وتنمية اجتماعية شاملة.[3] ويجب أن يكون النمو في الدخل وفرص العمل مدفوعا من جانب الاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل انبعاث الكربون والتلوث، وتزيد من كفاءة استهلاك الموارد والطاقة، وتمنع خسارة خدمات التنوع البيولوجي والنظام الإيكولوجي.

وقد عرّف **(كارل بوركارت Karl Burkart)** ذلك النوع من الاقتصاد بأنه: " اقتصاد يستند إلى ستة قطاعات رئيسية هي: الطاقة المتجددة، والبناء الأخضر، ووسائل النقل النظيفة، وإدارة المياه، وإعادة تدوير المياه الثقيلة، وإدارة الأراضي."

وثمة تعريف آخر أكثر دقة وتفصيلا، وأفضل من التعريف الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حيث نصّ على أن الاقتصاد الأخضر هو: " نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية السريعة النمو، الذي يقوم على معرفة الاقتصاديات البيئية التي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة بين الاقتصاديات الإنسانية والنظم البيئية الطبيعية، والأثر العكسي للأنشطة الإنسانية على التغير المناخي، والاحتباس الحراري ."ويمكن القول بأن الاقتصاد الأخضر هو" اقتصاد يتم فيه توجيه النمو في الدخل (على المستويين الوطني والعالمي) وفي قوة العمل من خلال الاستثمارات التي يقوم بها كل من القطاعين العام والخاص، بحيث يؤدي ذلك إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والبشرية، وتخفيض الانبعاثات والملوثات الضارة بالبيئة، والحدّ من النفايات، والحيلولة دون حدوث خسائر في التنوع الأحيائي (البيولوجي)، أو تدهور في النظم البيئية (الإيكولوجية)، أو تغييرات بشرية في الأنماط المناخية. [4]

وعلى ضوء هذه التعاريف، يتضح أن أسس الاقتصاد الأخضر تنطلق من تشجيع الاستثمار ودعم الاقتصاد من خلال القطاعات البيئية، وتأمين مسار تحقيق التنمية المستدامة، وضمان مبادئ ريو التي صادقت البلدان عليها في عام 1992.

وقد ظهرت مفاهيم أخرى جديدة تستخدم مع مصطلح الاقتصاد الأخضر، وقد كانت هذه المفاهيم ذات صلة بهذا المفهوم وهي:

- **النمو الأخضر:**

تعرّف **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** النمو الأخضر بأنه:" النمو الاقتصادي الذي يحفظ الثروات الطبيعية اللازمة لاستمرار تأمين الموارد والخدمات البيئية الضرورية لرفاه الإنسان."[5]

وتعرّف **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ** النمو الأخضر بأنه:" النمو الاقتصادي الذي يدعم التنمية المستدامة بيئياً والشاملة اجتماعياً والمنخفضة الانبعاثات الكربونية."[6]

- **تخضير الاقتصاد:**

بوجه عام، يعني مفهوم تخضير الاقتصاد: " ذلك النشاط الذي يتفق مع البيئة ويصادقها، والذي ليست له أية مخلفات أو آثار ضارة بالبيئة، أو على الأقل لا يضيف أية أعباء جديدة على البيئة أو يزيد درجة تلوثها وتدهورها."[7]

2. التحول إلى الاقتصاد الأخضر ودوافع نشوءه

جاء التفكير بالتحول إلى الاقتصاد الأخضر من خيبة الأمل من النظام الاقتصادي العالمي السائد حاليا والأزمات العديدة المتزامنة وانهيارات الأسواق، التي حدثت أثناء العقد الأول من الألفية الجديدة، بما في ذلك الأزمات التالية:

- **الأزمة المالية** : تعتبر الأزمة المالية والاقتصادية التي اجتاحت العالم عام 2008 أسوأ أزمة مالية منذ أزمة " الكساد الكبير" سنة 1929م، حيث أسفرت عن فقدان العديد من فرص العمل والدخل في مختلف القطاعات الاقتصادية. وقد انعكست الآثار المترتبة على الأزمة المالية على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في مختلف أنحاء العالم إذ نتج عنها ديون متزايدة على الحكومات، وضغوط على الصناديق السيادية وانخفاض السيولة المتاحة للاستثمار.
- **الأزمة الغذائية:** ازدادت حدة الأزمة الغذائية خلال العامين 2008 و 2009 بسبب زيادة أسعار السلع الغذائية الأساسية التي يعزى سببها جزئيا إلى زيادة تكاليف الإنتاج، والتوسع الكبير في قطاع الوقود الحيوي، فضلا عن ارتفاع معدلات البطالة. ونتيجة لذلك ارتفع عدد الأشخاص المعرضين لخطر الجوع وسوء التغذية في العالم إلى مليار شخص.
- **أزمة المناخ:** برزت أزمة تغير المناخ كأولوية عالمية تتطلب تضافر الجهود اللازمة لمواجهة التغيرات الحادة في المناخ –والتي ازدادت معدلات حدوثها خلال الأعوام القليلة السابقة –والتكيف معها والتخفيف من آثارها.

بالإضافة إلى مجموعة من المخاطر الأمنية كالأمن المائي، الأمن الغذائي، الأمن البيئي وأمن الطاقة.[8]

ومن خلال ذلك برز مفهوم الاقتصاد الأخضر ولعبت الأمم المتحدة دورا بناء في الاهتمام بهذا المفهوم من خلال الترويج لما اصطلح على تسميته "الصفقة الخضراء العالمية الجديدة" والتي بدورها أخذت بالاقتصاد إلى الانتعاش من خلال الاعتماد على الاستثمارات وإيجاد فرص العمل في قطاعات اقتصادية

تسهم في الاستدامة البيئية، حقق ذلك الاهتمام نجاح ومنه أطلق برنامج البيئة مبادرة شاملة للاقتصاد الأخضر في عام 2008. [9]

فالتحول الشامل إلى الاقتصاد الأخضر من شأنه تحقيق دخل أعلى للفرد مقارنة بنظيره في ظل النماذج الاقتصادية الحالية مع تقليل البصمة البيئية بنسبة 5,0 % تقريباً في العام 2050، مقارنة بنهج العمل المعتاد. [10]

3. متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر

1- مراجعة السياسات الحكومية وإعادة تصميمها لتحفيز التحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار.

2- الاهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر في الريف مع زيادة الموارد.

3- الاهتمام بقطاع المياه وضبط استخدامها وترشيدها ومنع تلوثها.

4- العمل على الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة وإجراءات رفع كفاءة الطاقة.

5- وضع إستراتجيات منخفضة الكربون للتنمية الصناعية واعتماد تكنولوجيات الإنتاج الأكثر كفاءة في المصانع الجديدة.

6- دعم قطاع النقل الجماعي.

7- تبني أنظمة تصنيف الأراضي والتنمية المختلطة الاستعمالات واعتماد المعايير البيئية في البناء.

8- التصدي لمشكلة النفايات البلدية الصلبة واستثمارها بما هو مفيد وصديق للبيئة. [11]

4. مسارات واستراتيجيات التحول للاقتصاد الأخضر: بالرغم من وجود الفرص الجذابة التي من المنتظر أن يتيحها الاقتصاد الأخضر كما سيوضحها الجدول ادناه، فإن البلدان النامية لا تزال تبدي قلقا بشأن التحول الواسع النطاق نحو الاقتصاد الأخضر .فهذا التحول قد يكون مكلفا وقد لا يقدم في حد ذاته ضمانات من حيث التخفيف من حدة الفقر أو تعزيز الاندماج الاجتماعي، مما يستلزم آليات مكملة وتعويضية قادرة على التوفيق بين الأهداف الاجتماعية والأهداف الاقتصادية والبيئية المقترحة ومن جهة أخرى، هناك خوف من أن يصبح هذا التحول أداة أخرى لفرض شروط وقيود على التنمية وتحسين رفاهية الإنسان.

ويتيح مفهوم الاقتصاد الأخضر مجموعة كاملة من الاستراتيجيات والوسائل والأدوات الاقتصادية والاجتماعية التي يستطيع صانعي القرار الاختيار منها بحسب الظروف الوطنية والقدرات المتاحة. ومن الممكن البدء بتلك الخيارات القليلة المخاطر والمربحة لجميع الأطراف بالمقارنة مع غيرها من الخيارات التي تفرض مقايضة ما وبالتالي، من المتوقع أن تتباين مسارات التحول إلى اقتصاد أخضر من منطقة لأخرى وبلد لآخر. [12]

الجدول (01) : سياسات الاقتصاد الأخضر

إطلاق المشاريع الخضراء	جعل الأنشطة الاقتصادية القائمة أكثر ملائمة للبيئة
إيجاد فرص اجتماعية واقتصادية جديدة بناء على أنشطة خضراء جديدة: • تحسين التدفقات التجارية مع التركيز على السلع والخدمات البيئية، • إنتاج الطاقة المتجددة وتوزيعها، • تشجيع المناهج الخضراء والأنشطة الابتكارية وأنشطة البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا على المستوى الإقليمي، • تعزيز روح المبادرة والتثقيف وإعادة التدريب.	إيجاد فرص اجتماعية واقتصادية جديدة من خلال جعل الأنشطة الاقتصادية القائمة أكثر ملائمة للبيئة: • تشجيع النقل المستدام، • تحويل مشاريع البناء والتصميم إلى مشاريع خضراء، • تحويل مشاريع إنتاج الكهرباء إلى مشاريع خضراء، • تحسين كفاءة أنظمة إدارة المياه وعمليات تحلية المياه وتوزيعها، • تشجيع سبل العيش المستدام والزراعة المستدامة.
المنافع المتوقعة: • تشجيع الأنشطة شبه الخالية من الكربون، • إتاحة مجالات جديدة لتحقيق النمو الاقتصادي، • إيجاد فرص عمل جديدة، • إيجاد مصادر جديدة للدخل، • تشغيل الشباب في قطاعات جديدة،	**المنافع المتوقعة:** • الحد من انبعاثات الكربون، • تحسين النقل العام، • تخفيض الشح المائي، • تحسين الأمن الغذائي، • تنمية المناطق الريفية وزيادة الدخل، • الحد من تدهور الأراضي والتصحر.

المصدر: أسعد فاضل عباس، الاقتصاد الأخضر، قسم التنمية المستدامة بوزارة البيئة، العراق، دون سنة نشر، ص 10.

5. مجالات الاستثمار في الاقتصاد الأخضر: مكن القول بأن الاقتصاد الأخضر مضادّ للاستخدام الجائر لموارد البيئة الطبيعية، ومن الطبيعي أن تؤدي الاستثمارات في مجالات الاقتصاد الأخضر إلى تنامي الطلب في الأسواق على السلع والخدمات الخضراء، وعلى الابتكارات التكنولوجية التي تخفض من حجم الملوثات والنفايات. ولهذا، أصبح الاقتصاد الأخضر مطلبًا أساسيًّا وحتميًّا لإيقاف التدهور البيئي وفقدان التنوع الإحيائي.

ويتبنى الاقتصاد الأخضر استخدام مختلف أنواع الطاقة الخضراء التي يتم توليدها بواسطة مصادر الطاقة المتجددة (كطاقة الرياح، والطاقة الشمسية وغيرها.) وهو يسعى أيضا إلى المحافظة على مصادر الطاقة واستخداماتها كمصادر طاقة فعالة، ويعمل على توفير ما يعرف بفرص العمل الخضراء، وتشجيع الإنتاج الأخضر الذي يشمل الزراعة العضوية والمنتجات العضوية والمتاجر الخضراء بالإضافة إلى دوره في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والحقيقي، ومنع التلوث البيئي، والاحتباس الحراري، واستنزاف الموارد الطبيعية.

وفي الاقتصاد الأخضر، يكون النمو في الدخل وفرص العمل مدفوعًا من جانب الاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل الانبعاثات الكربونية والتلوث، وتزيد من كفاءة استهلاك الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة، وتمنع وقوع خسائر في خدمات التنوع الأحيائي (البيولوجي) وفي النظم البيئية

(الإيكولوجية) وتحتاج هذه الاستثمارات للتحفيز والدعم عن طريق الإنفاق العام الموجّه، وإصلاح السياسات الاقتصادية، وتغيير اللوائح. ويجب أن يحافظ مسار التنمية على رأس المال الطبيعي ويحسّنه، بل ويعيد بناءه عند الحاجة، باعتباره مصدرًا للمنفعة العامة، خاصة للفقراء الذين يعتمد أمنهم ونمط حياتهم بصورة أساسية على الطبيعة.

وثمة ثلاثة عناصر يمكن من خلالها تحفيز واضعي السياسات على توفير الظروف المناسبة لزيادة الاستثمارات في التحول نحو الاقتصاد الأخضر. وهذه العناصر هي:

1- ثمة جدوى اقتصادية لتوجيه الاستثمار، سواء أكان عامًّا أم خاصًّا، نحو نقل القطاعات الرئيسية المهمة لتخضير الاقتصاد العالمي.

2- إن الاقتصاد الأخضر يمكنه أن يقلل من الفقر المستديم في نطاق عريض من القطاعات المهمة كالزراعة، والغابات، والمياه العذبة، والطاقة. وتساعد طرق الزراعة الصديقة للبيئة على الحفاظ على خصوبة التربة والموارد المائية بوجه عام.

3- إعطاء توجيهات بخصوص السياسات التي تحقق عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، مثل: التقليل أو التخلص من الدعم الفاسد أو المضاد للبيئة، والتعامل مع حالات إخفاق الأسواق الناجمة عن منح مزايا خفية أو إعطاء معلومات ناقصة، وتقديم الحوافز المبنية على السوق، ووضع الأطر للوائح والمشتريات العامة الخضراء، وتحفيز الاستثمار.[13]

المحور الثاني: الاقتصاد الأخضر كسبيل فعال لتحقيق التنمية المستدامة

1. مفهوم التنمية المستدامة: مع مشكلات التدهور البيئي ومحاولة الدول تحقيق أهدافه التنموية بدأ يطرأ التغيير على مفهوم التنمية السابق وأصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا بالبيئة خصوصا بعد إقرار مؤتمر ريو دي جانيريو عام 1992 أنه: "لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها"

كما أشارت " اللجنة العالمية للتنمية والبيئة" والمعروفة بالاسم الشائع "لجنة بروتلاند" في تقريرها لمفهوم التنمية المستدامة" حيث عرفتها بأنها:" التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحالي دون استنزاف حاجات الجيل القادمة، ولتتمكن الدول من تحقيق التنمية المستدامة فإنها لابد أن توازن بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي دون أن يكون لذلك أثر على الموارد الطبيعية." وقد أوضح التقرير الترابط بين البيئة والتنمية، حيث أن البيئة هي حيث نحيا، وأن التنمية هي كل ما نفعله سعيا إلى تحسين مصيرنا في هذا المستقر، والاثنان لا انفصام لهما. وفي عام 1992 برز مفهوم التنمية المستدامة بشكل أكبر إبان مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية والذي تم فيه إصدار الحكومات إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، واعتمدت كذلك جدول أعمال القرن 21.[14]

وفي الأعوام الأخيرة انتقل مفهوم التنمية المستدامة من نهج "محوره يرتكز على البيئة"، حيث التركيز على الاعتبارات البيئة إلى نموذج يشترط تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأنشطة غير

ملوثة أو قليلة التلوث، يرتكز على كفاءة استخدام الموارد لحماية التنوع البيولوجي وخدمات النظام البيئي. وهذا النهج ضروري لحماية البيئة، لا بل هو السبيل الوحيد لتحويل الاقتصاد إلى أنشطة تخلق فرص العمل وتشمل جميع فئات المجتمع.[15]

2. ركائز التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر: إن التنمية المستدامة ترتكز على تنمية اقتصادية واجتماعية و بيئية، لذلك لجأت العديد من الدول إلى تبني سياسة الاقتصاد الأخضر على مستوى جميع القطاعات لخلق ثروات وفرص عمل وترفع من مستويات المعيشة الأساسية وذلك للمساهمة في القضاء على الفقر ودعم التنمية الشاملة.

إن انتشار مفهوم الاقتصاد الأخضر يعبر عن منظور جديد لعلاقة الترابط بين البعد الاقتصادي والبيئي للتنمية المستدامة، فضلا عن البعد الاجتماعي، إذ يهدف إلى الحد من الفقر وتحقيق الرفاه، ومن ثم يفسح المجال لحشد الدعم لتحقيق التنمية المستدامة باعتماد إطار مفاهيمي جديد لا يحل محل التنمية المستدامة، بل يكرس التكامل بين أبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعي والبيئية.[16] والشكل الموالي يبين العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر.

الشكل (01) : الاقتصاد الأخضر كوسيلة لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة

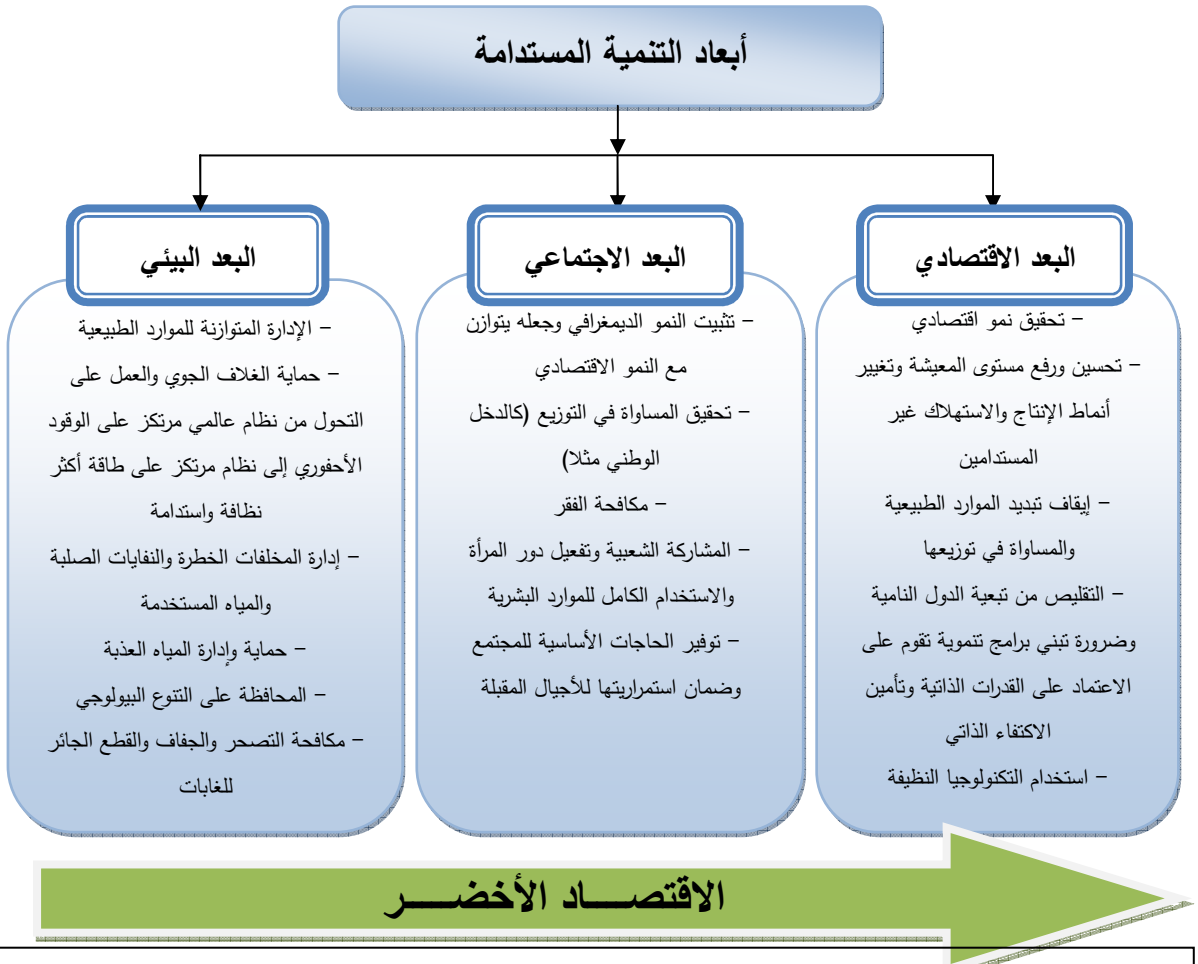

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: سنوسي سعيدة، الآثار البيئية والصحية للاستهلاك الصناعي للطاقة الحفرية ودور التنمية المستدامة–دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مختار–عنابة، 2010، ص ص 109-110.

3. مؤشرات التحول إلى الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة: يمكن رصد التقدم المحرز في التحول إلى الاقتصاد الأخضر بقياس استخدام الموارد الطبيعية مقابل الإنتاج الحقيقي. والهدف النهائي للتحول إلى الاقتصاد الأخضر التمكن من الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي بعيدا عن التلوث واستخدام الموارد الطبيعية الناضبة. وإضافة إلى مؤشرات الإنتاجية البيئية وإنتاجية الموارد، يعتبر سلوك المستهلكين من أسر وحكومات أحد المتغيّرات الهامة. ولا بد من رصد النمو الأخضر على المستوى الوطني أو الدولي.

ولقد أعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع الوكالات الإقليمية والدولية إطار عمل لقياس التقدم نحو الاقتصاد الأخضر. ويستند هذا الإطار إلى مؤشرات موجودة كالحسابات القومية والأهداف الإنمائية للألفية ويغطي ثلاثة مجالات رئيسية هي التحول الاقتصادي؛ وكفاءة الموارد؛ والتقدم والرفاهية.

في مجال **التحول الاقتصادي،** تقيس المؤشرات دور الاقتصاد الأخضر في التحوّل من نمط في النمو يركز على الكثافة في استخدام الموارد، وتوليد النفايات، وتلويث البيئة، إلى نمط الكفاءة في استخدام الموارد، وإدارة النفايات، والحفاظ على البيئة. وتشمل مؤشرات التحول الاقتصادي التحوّل إلى الاستثمار في الطاقة المتجددة، وزيادة العاملين في قطاعات السلع والخدمات البيئية. ومن الأهمية الاستناد في رصد التزام المشاريع الصغيرة والمتوسطة في هذه القطاعات على النظام المنسق لتصنيف السلع والخدمات. ومع الحسابات القومية البيئية والتجارية تساهم مؤشرات التحول الاقتصادي في توضيح مدى التقدم على صعيد اقتصاد أخضر. ويمكن للقطاع الخاص قياس التقدم في التحول الاقتصادي عن طريق رصد الاستثمارات، وقد يكون من المجدي استخدام البيانات الإحصائية التي توفرها الحسابات البيئية القومية.

أما **كفاءة الموارد** فهي من مقومات الاقتصاد الأخضر. وتشمل مؤشرات الكفاءة استخدام المواد والمياه والطاقة والأرض؛ وانبعاثات المواد الخطرة وتوليد النفايات؛ والتغيرات في النظام الإيكولوجي. وبدأ الكثير من البلدان رصد هذه المؤشرات لا سيما تلك المتعلقة باستخدام الموارد والانبعاثات الناتجة منها. ويشجع برنامج الأمم المتحدة للبيئة استخدام نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية لتوفير بيانات قابلة للمقارنة.

وأما **التقدم والرفاه،** فيعنى بتقييم دور الاقتصاد الأخضر في تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية. ويمكن توجيه الاستثمار في السلع والخدمات الخضراء نحو تحسين إمكانية حصول الفقراء على إمدادات الطاقة النظيفة والمياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي. وتشمل مؤشرات التقدم والرفاه الوضع الصحي للسكان، ومستوى التعليم، وتوفر شبكات الأمان الاجتماعي. وترصد بعض هذه المؤشرات في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، ومن المتوقع أن تركز أهداف التنمية المستدامة على علاقة الترابط بين النمو الأخضر، والتقدم والرفاه.[17]

4. فوائد التحول إلى الاقتصاد أخضر في ظل التنمية المستدامة: أصدر عدد من الجهات المعنية تقارير ودراسات حول الاقتصاد الأخضر، وآخرها تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة سنة 2011، حيث أكدت

هذه التقارير على حتمية الفوائد البيئية والاقتصادية والاجتماعية لهذا الاقتصاد، ويمكن تلخيص أهمها كما يلي:

1.4- تحفيز النمو الاقتصادي: يحمل مفهوم الاقتصاد الأخضر وعدًا بنموذج جديد للتنمية الاقتصادية قوامه استثمارات خضراء كبيرة في قطاعات مثل كفاءة الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة، والبنى التحتية الخضراء وإدارة النفايات وغيرها. غير أن هناك من يشكك في قدرة هذا المفهوم على الدفع بعجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام، وينتقد ارتفاع كلفة تنفيذه ويشير تقرير برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة إلى أنه في ظل سيناريو" أخضر"، قد يبدو النمو الاقتصادي متباطئ في المدى القصير، خاصة إذا ما تم قياسه بالطرق التقليدية التي تستثني العوامل الخارجية البيئية من حساباتها. إلا أنه من المتوقع أن تتسارع عجلة النمو على المدى الطويل (2020 وما بعد) لتتفوق على نسبة النمو التي قد تنتج عن السيناريو السائد. وبانتظار الأدّلة، يتوّقع النموذج التجريبي المتبع في التقرير أن يولد سيناريو استثمار 02 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (أي1.3 تريليون دولار أميركي سنويًا) خلال الخمسين سنة المقبلة في الاقتصاد الأخضر، نموًا اقتصاديًا طويل المدى يوازي على الأقل النمو المتوقع للاقتصاد" البني"، بالإضافة إلى الفوائد الناتجة عن تفادي مخاطر التدهور البيئي.

2.4- القضاء على الفقر وخلق فرص العمل: من الممكن أن يتيح التحول العالمي إلى اقتصاد أخضر فرصًا هائلة لخلق أعداد كبيرة من" الوظائف الخضراء " في مختلف القطاعات الاقتصادية، مثل الوظائف ذات الصلة بتوليد الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة، وتأهيل وحماية النظام البيئي، والسياحة البيئية، وإدارة النفايات، الخ. وبالتالي يقدم هذا التحول حلولا للقضاء على البطالة. ووفقًا لأحدث دراسات منظمة العمل الدولية، فإن العديد من القطاعات الخضراء تتطّلب عددًا أكبر من العمالة بالمقارنة مع البدائل الأقل ملائمة للبيئة (مثلا الزراعة العضوية بالمقارنة مع الزراعة التقليدية.) وبالتالي يمكن من خلال الانتقال إلى اقتصاد أخضر، توفير فرص عمالة أكثر وتحقيق دخل أكبر للسكان والتي تشهد نموًا متسارعا لفئة الشباب، مما يشكل حلا لإحدى التحديات الكبرى في ظل التزايد المطرد لفئة الشباب الباحثين عن العمل. وضمن هذا الإطار، تبرز أهمية سياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – باعتبارها مصدرًا أساسيًا لفرص العمل – لتمكينها من التأقلم مع متطلبات اقتصاد أخضر.

كما يساعد الاقتصاد الأخضر على التخفيف من حدة الفقر خاصة في المناطق الريفية من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وحسن استثمارها في أنشطة مدرة للدخل – في الزراعة وغير الزراعة– مما يساهم في الحد من نزوح سكان الريف إلى المدن ورفع مستوى معيشة المجتمعات المحلية. ومن المتوقع أن تعود الاستثمارات في القطاع الزراعي لجعله أكثر ملائمة للبيئة بفوائد متعددة وخاصة بالنسبة لصغار المزارعين ومزارعي الكفاف من حيث تأمين الغذاء للشرائح الأكثر فقرًا، مما يساهم إيجابًا في معالجة مشكلة الأمن الغذائي. وكذلك الأمر بالنسبة للاستثمار في السياحة البيئية التي من شأنها مساندة الاقتصاد المحلي. من جهة أخرى، من المتوقع أن يساهم الاقتصاد الأخضر في تخفيف الفقر المائي

وتوفير الطاقة من خلال استراتيجيات تهدف إلى ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية وتحفيز الاستثمار في البنية التحتية الخضراء كخدمات الطاقة المتجددة ومياه الشرب والصرف الصحي.

ولن يعود الاقتصاد الأخضر بالفائدة على سكان الريف وحدهم، بل سيستفيد سكان المدن "الخضراء" من بيئة أنظف وخدمات أفضل (من خلال النقل المستدام مثلا) وتوفير في كلفة استهلاك الطاقة (من خلال الأبنية الخضراء مثلا)، مما ينعش اقتصاد هذه المدن كمراكز تجذب الابتكارات والاستثمارات في القطاعات الخضراء الواعدة.

3.4- مواجهة التحديات البيئية: برز مفهوم الاقتصاد الأخضر أساسًا من منطلق وضع حد للتدهور البيئي المقلق الذي فرضته وتيرة الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة خلال العقود الماضية. وبالتالي، يشكل تقليص البصمة الإيكولوجية جزءً لا يتجزأ من تصميم مبادرة الاقتصاد الأخضر. ومن أهم الفوائد البيئية المتوقعة لهذه المبادرة خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتحسين كفاءة استخدام الموارد من خلال" تخضير" القطاعات الاقتصادية المختلفة. وتركز آليات التحول إلى اقتصاد أخضر بشكل خاص على خفض انبعاثات الكربون الناتجة عن إنتاج واستهلاك الطاقة، حيث يشكل رفع كفاءة استخدام الطاقة وتوسيع نطاق استخدام الطاقة المتجددة ركيزة أساسية لمسار التحول إلى اقتصاد أخضر. ومن الأهداف البيئية الأخرى التي يسعى إليها الاقتصاد الأخضر بحسب التقارير المنشورة عن هذا الموضوع : تقليص حجم النفايات وإدارتها بشكل أفضل، حماية التنوع البيولوجي ووقف استنزاف الغابات والثروة السمكية[18] وكذا تحسين كفاءة استخدام المياه، حيث أنها يمكن أن تخفض بقدر كبير استهلاك المياه، كما أن تحسين إدارة الإمداد بالمياه وسبل الحصول عليها يمكن أن يساعد على الحفاظ على المياه الجوفية والمياه السطحية. وتبين دراسات النمذجة الاقتصادية التي أُجريت من أجل التقرير أن الاستثمارات في مجال إدارة وزيادة الإمدادات وتحسين سبل الحصول على المياه من شأنها أن تدعم الحفاظ على المياه الجوفية والمياه السطحية على حد سواء. وكذلك فإن الزراعة المستدامة يمكن أن تؤدي إلى رفع مستوى الغلال وتحسين خصوبة التربة والحد من إزالة الأحراج واستخدام المياه العذبة.[19]

المحور الثالث: دراسة بعض التجارب الناجحة عن الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

خلال العشر سنوات الماضية، تلاحقت مجموعة من الأزمات التي أدت إلى بروز توجهات جديدة من بينها: ارتفاع أسعار الطاقة والمحروقات ذات الأصل الأحفوري، التغيرات المناخية ومضاعفاتها الكارثية على الإنسان والتنوع البيولوجي، والخصاص المائي وخصوصا بالنسبة للماء الشروب، وفي الوقت الراهن أزمة الأنظمة المالية والاقتصادية العالمية، وهي أزمة تشكل مظاهر تعكس الضعف البنيوي للنماذج الاقتصادية الراهنة. هذه الأزمات والمخاطر المحتملة تنطوي على إمكانيات الإقلاع الاقتصادي عبر العالم، ولا سيما بالنسبة للدولة التي هي في طريق النمو.

1. نموذج البرازيل: قامت إستراتيجية الاقتصاد الأخضر في البرازيل، التي وضعت في إطار المخطط للتخفيف من التغير المناخي، على الأجزاء التالية:

- برنامج وطني لتدبير النفايات الصلبة الذي مكن من توفير 500.000 فرصة عمل.
- إدراج النجاعة الطاقية في قطاعات الصناعة والتعمير والإمداد والنقل والتخزين.
- تنمية مصادر الطاقات البديلة: أزيد من 144 محطة كهربائية للطاقة المتجددة، 3299 ميغاواط من الطاقة الهوائية، محطة هيدروليكية صغيرة وللوقود الحيوي، مما مكن من خلق 150.000 فرصة عمل بين 2005 و2009.
- استخدام الطاقة الحيوية (الإيثانول والديزل الحيوي) في مجالات النقل.
- خطة عمل لوقاية ومراقبة ظاهرة تدمير الغابات في منطقة الأمازون، مصحوبة بمخطط لإعادة التشجير من أجل تعويض فقدان الغطاء الغابوي البرازيلي في أفق سنة 2015.
- تعزيز البحوث والدراسات للتقليل إلى الحد الأدنى الممكن من الكلفة السوسيو– اقتصادية لتكيف البلاد مع التغيرات المناخية.

❖ **النقاط البارزة في النموذج البرازيلي:**

إن التشريع البيئي الجديد القوي والملزم، والسياسات الاقتصادية التي ترمي إلى حماية الثروات الطبيعية، والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها البرازيل قد سهلت على هذه الأخيرة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وتبني تكنولوجيات خاصة جديدة.

لقد أدى التشريع البيئي إلى نتائج مباشرة وغير مباشرة على الطلب على الشغل الأخضر، ففيما يتعلق بالنتائج المباشرة تم خلق فرص عمل جديدة مرتبطة بالمراقبة والتفتيش للتأكد من احترام التشريعات البيئية الجاري بها العمل، وفيما يتعلق بالنتائج غير المباشرة تمثل ذلك في المقاولات التي أصبحت ملزمة بملاءمة وسائل الإنتاج وتبني تكنولوجيات جديدة وأساليب جديدة لمسايرة المتطلبات التشريعية وتحسين كفاءات مستخدميها في مرحلة لاحقة وإدماج كفاءات جديدة. وقد مكن المخطط الوطني للتغير المناخي من تحديد القطاعات الاقتصادية الأكثر قابلية للاستفادة من إمكانيات التخفيف من تأثيراتها على البيئة، وحيث ستكون هناك حاجة إلى كفاءات جديدة. وهذا كله مكن الصناعات من استباق ومسايرة الحاجات المستقبلية في مجال الشغل الأخضر وكذلك تشخيص المهن التي تحتاج فقط إلى إعادة التأهيل.

2. نموذج ألمانيا: صادقت حكومة المحافظين الليبراليين الحالية على مبادئ برنامج "الطاقة المندمجة وبرنامج المناخ" الذي تم نشره عام 2007 والذي يرسم إستراتيجية مكافحة التغيرات المناخية. وتضع هذه الإستراتيجية أهدافا طموحة، ولا سيما:

- التخفيض بنسبة 40 % من الغازات الدفيئة المسببة للارتفاع الحراري في أفق 2020 مقارنة مع مرجعية 1990.
- تحقيق نمو بنسبة 3 % في النجاعة الطاقية.

- تنمية الطاقات المتجددة بمعدل 18 % بالنسبة للإمداد الإجمالي من الطاقة في 2020، وبمعدل 50% في 2050.
- الرفع من الإنتاج المشترك للحرارة والكهرباء إلى 25 % من النجاعة عام 2020.

الأمر الذي تطلب إعادة هيكلة صناعية تدمج بعض الاعتبارات البيئية بشكل ينعكس بقوة على تنمية التكنولوجيات وفي نفس الوقت على نمط عيش المواطنين. ويتوقع أن توفر هذه الإستراتيجية الجديدة للاقتصاد الأخضر 500.000 فرصة عمل إضافية في مجال حماية البيئة في عام 2020 و 800.000 في عام 2030.

إن الجمع بين التشريع والتحسيس التدريجي قد انعكس على إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية والقدرات المهنية للاقتصاد الألماني. فمنذ بلورة الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في 2001 أصبحت المبادرات الألمانية في مجال حماية البيئة تعتبر مرحلة أساسية نحو تحسين شروط العيش، وعاملا في تنمية الفرص في أسواق التكنولوجيات والخدمات البيئية لفائدة الصناعات الوطنية التي هي في نفس الوقت رائدة في السوق العالمي. لقد استخدم نشر السياسات البيئية من أجل خلق فرص عمل جديدة ودعم التنمية الاقتصادية. وتعد التكنولوجيات البيئية وقطاع الخدمات اليوم واحدة من القطاعات الاقتصادية الكبرى في ألمانيا، بحيث شغلت 1.8 مليون شخصا عام 2006 (4.5 % من اليد العاملة.)

❖ **النقاط البارزة في النموذج الألماني**

لقد كان للسياسة المتبعة منذ فترة طويلة من أجل تخضير الاقتصاد الألماني انعكاسات ملحوظة على تنمية مؤهلات المهن الخضراء، سواء في مجالات التكوين المهني أو في مجال المهام الإستراتيجية للبحث العلمي والتطوير في ألمانيا.

إن إعادة تأهيل المهن الموجودة في الاقتصاد للتجاوب مع إعادة الهيكلة من أجل اقتصاد أخضر قد تحققت بشكل أساسي بفضل منظومة التعليم والتكوين الثنائي، حيث كانت تقدم دروس تقنية لإعادة تقييم القدرات ودروس جديدة مع التكوين المتواصل في تخصصات بيئية دقيقة. إن حزمة التكوينات المهنية المستمرة المرتبطة بحماية البيئة أصبحت اليوم أمرا ملحوظا، وهذا يرجع إلى المراجعة المستمرة لدروس التكوين المستمر التي تعطي أولوية كبرى لإدماج قضايا حماية البيئة.

3. نموذج فرنسا: تتكون إستراتيجية فرنسا للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر من بعدين أساسيين:

- الطاولة المستديرة التي نظمت في مؤتمر"غرونيل البيئة " تم إطلاق مبادرة مهمة للحكومة عام 2007 من أجل إدخال تحسينات في النجاعة الطاقية وسلسلة من التدابير في القضايا البيئية.

وقد تم اتخاذ 13 إجراءا عام 2009 يهم : التعمير، التخطيط، النقل، الطاقة، التنوع البيئي، الماء، الفلاحة، البحوث والدراسات للحد من المخاطر، الصحة والبيئة، النفايات، الحكامة، المعلومات والتكوين، وأقاليم ما وراء البحار.

- إستراتيجية وطنية للتكيف مع التغيرات المناخية مركزة بالدرجة الأولى على الصحة، والمظاهر الاجتماعية وحماية التراث الطبيعي.

لقد التزمت فرنسا بتقسيم المهام الأربع للغازات الدفيئة المسببة للارتفاع الحراري في أفق 2050.

وتتضمن التدابير الرئيسية المتوقعة لبلوغ هذا الهدف نظاما ماليا مرتكزا على مبدأ "امتياز تنقيص" بالنسبة لانبعاثات ثاني أوكسيد الكربون للسيارات، وتخفيضا بنسبة 75 % من استهلاك الطاقة في مشاريع التعمير الجديدة والموجودة في أفق 2050 والزيادة من نسبة الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجددة.

وقد استثمرت فرنسا كذلك في الاقتصاد الأخضر كوسيلة لإعادة تنشيط اقتصادها، حيث أدرجت عام 2009 نسبة 35 % من هذا المشروع ضمن ميزانيتها بسبب الأزمة الاقتصادية الحالية التي تعيشها القطاعات الأولية في الاقتصاد الأخضر: النقل السككي، الطاقات المتجددة، النجاعة الطاقية، الفلاحة البيولوجية، النجاعة الطاقية في قطاع التعمير المصحوبة بتدابير للمواكبة، مثل: قروض بيئية بصفر فائدة، مساعدات موجهة إلى الأسر، فتح خطوط القروض لتمويل المشروعات المنجزة من طرق المقاولات ذات التأثير الإيجابي على البيئة، وبرنامج للتكوين في اقتصاد الطاقة بالنسبة لمقاولات البناء، مما يسمح بالتسريع في تطبيق مخطط "غرونيل."

❖ النقاط البارزة في النموذج الفرنسي

في إطار"غرونيل البيئة" تم إطلاق إستراتيجية جديدة لتنمية الكفاءات في سبتمبر 2009، بهدف ملاءمة البرامج الموجودة للتكوين والتأهيل من أجل خلق 600.000 فرصة عمل خضراء جديدة في أفق (2020خارج الاستبدالات والفقدان المحتمل للشغل)، وتتمحور هذه الإستراتيجية على أربعة موضوعات:

- تشخيص المهن التي ستتأثر بالانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، ويدخل ضمن ذلك وضع مرصد وطني بهدف استيعاب المهن الجديدة والمجالات المناسبة.
- تعيين حاجيات التكوين وإنشاء مجالات للتكوين والتأهيل، مما يسمح بالاعتراف بالكفاءات المهنية الخضراء الجديدة.
- توظيف كفاءات من أجل التنمية المستدامة عن طريق مساعدات لطالبي الشغل.
- تطوير وتنمية مهن النمو الأخضر – نشير إلى الحدث الوطني الذي نظم في بداية سنة 2010 حول المهن الخضراء.

وبصفة عامة، فإن الاقتصاد الأخضر لا يساهم بشكل أكبر في تطوير المهن الموجودة إلا عبر خلق مهن خضراء جديدة، وهذه المهن تهم التدقيق والاستشارة في قطاع الطاقة، وحماية التنوع البيولوجي والنقل البيئي.

كما تمثل المشاركة النشطة لمختلف الفاعلين الاجتماعيين في آليات استباق التكوين الأولي وفي تدبير التكوين المستديم أهم مؤهلات المنظومة الفرنسية. فقد أنتج قطب الشغل رسما خرائطيا لمهن النمو الأخضر، اعتمدت نتائجه في التقرير الذي وضعته اللجان القطاعية.[20]

❖ تظهر التجارب العالمية التي تمت دراستها بأن هذه الدول قد وضعت منذ عام 2007 استراتيجيات وطنية لإنجاز اقتصاد أخضر منسجم ويدمج جميع القطاعات الاقتصادية الموجودة. وهذا يؤكد أن المفهوم جديد جدا.

خاتمة:

حاولت هذه الدراسة إلقاء الضوء على سياسة الاقتصاد الأخضر الذي يعد سبيلا للانتعاش الاقتصادي والتنمية، فهذا النموذج هو إطار يهدف إلى تفعيل مفهوم التنمية المستدامة من خلال تشجيع الاستثمار في البيئة كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، كما أنه يعتبر هو الحل الأمثل والأنسب للخروج من الأزمات الاقتصادية والبيئية العالمية، لما له من تأثيرات إيجابية على التنمية، سواء كانت اقتصادية، اجتماعية أو بيئية، دون أن ننسى أن الاستفادة من التجارب لبعض البلدان كانت ايجابية من خلال تبنيها لهذا النموذج، وهو ما دفعها إلى أن تدفع بعجلة النمو الاقتصادي الأخضر وتعزيز الاندماج الاجتماعي مع الحرص في الوقت ذاته على استمرار النظم الايكولوجية.

وعليه فالاقتصاد الأخضر يعد هو الخيار والطريق الناجع لدمج الاعتبارات البيئية في أي نموذج أو سياسة أو مشروع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية اعتبارا من المراحل الأولى للتصميم والإعداد، وهذا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأبعادها.

ومن خلال الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج، نوجزها كما يلي:

– التحول إلى الاقتصاد الأخضر يعد اختيار مجتمعي يمكن أن يتطور نحو نموذج جديد للنمو والتنمية البشرية،

– الاقتصاد الأخضر هو وسيلة لإنعاش النمو والنهوض بالتنافسية الاقتصادية وخلق مجالات صناعية خضراء،

– الاستثمار في الاقتصاد الأخضر يعتبر وسيلة لتحقيق التنسيق والانسجام بين السياسات الاقتصادية ، الاجتماعية والبيئة.

وعليه يمكن ان نقترح ما يلي::

– دعوة القطاع العام والخاص للتعاون، وجعل الاستثمار في الاقتصاد الأخضر وسيلة ناجحة للحفاظ على الموارد الطبيعية وخلق فرص لخلق الثروة ومناصب الشغل،

– ضرورة تخصيص جزء من الاستثمارات في مجالات التأهيل وإعادة التأهيل والابتكار والبحث العلمي باعتبار أن مستقبل الاقتصاد الأخضر لن يكون واعدا خارج الاعتماد على المعلومة الجيدة والمعرفة المتطورة باستمرار.

– تعزيز آليات التمويل العمومي والخاص عبر صيغ تفضيلية لتخضير مختلف القطاعات الاقتصادية،

– وضع أطر مؤسسية وتنظيمية مواتية للصناعات المنخفضة الكربون،

– تفعيل الترسانة القانونية البيئية ووضع أنظمة ضريبية بيئية كأدوات اقتصادية مهمة ومحفزة للاستثمار المحافظ على البيئة،

– اتخاذ إجراءات تنظيمية فعالة ومجهزة بآليات إشراف، تشكل أرضية قوية لضم الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر.

الاحالات والهوامش:

[1] الأمم المتحدة، الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، 2011، ص 18.

[2] أشيم شتايتر، نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، مرجع لواضعي السياسات، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011، ص 01.

[3] أحمد الكواز، الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد (118)، المعهد العربي للتخطيط، 2014، ص 02.

[4] محمد عبد القادر الفقي، الاقتصاد الأخضر، سلسلة البيئة البحرية، العدد (04)، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، 2014، ص 5–6.

[5] OECD . Towards Green Growth: Monitoring Progress, OECD Indicators. Paris, 2011, p 17. Available from http://www.oecd.org/greengrowth/towardsgreengrowthmonitoringprogress-oecdindicators.htm

[6] Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP), Asian Development Bank and United Nations Environment Programme (UNEP), Green Growth, Resources and Resilience, 2012, p 17. Available from http://www.unescap.org/esd/environment/flagpubs/ggrap/documents/Full-Report.pdf

[7] محمد عبد القادر الفقي، المرجع سبق ذكره، ص 03.

[8] رلى مجدلاني، مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الأخضر: الإطار المفاهيمي، الجهود العالمية وقصص النجاح، الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، 2010، ص 03.

[9] سارة محسن العتيبي، الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، المؤتمر الدولي السنوي الحادي والعشرين"الطاقة بين القانون والاقتصاد"، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية القانون، 20–21 ماي 2013، ص ص 93–96.

[10] عنود القنبدي، الاقتصاد البيئي "الأخضر" العالم في طريقه إلى ريو مرة أخرى، مجلة بيئيتنا، العدد (141)، 2011، ص 19.

[11] راضي خنفر عايد، الاقتصاد البيئي "الاقتصاد الأخضر"، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد (39)، مركز الدراسات والبحوث البيئية، جامعة أسيوط، 2014، ص 56.

[12] أسعد فاضل عباس، الاقتصاد الأخضر، قسم التنمية المستدامة بوزارة البيئة، العراق، دون سنة نشر، ص 09.

[13] محمد عبد القادر الفقي، المرجع سبق ذكره، ص ص9–10و17.

[14] سارة محسن العتيبي، المرجع سبق ذكره، ص ص 93–94.

[15] وسيم وجيه الكسان، الاقتصاد الأخضر وآليات تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر، جامعة عين شمس، 2014، ص 07.

[16] وسيم وجيه الكسان، المرجع نفسه، ص 08.

[17] الأمم المتحدة، رصد الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية: المشاريع الصغيرة والمتوسطة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، 2013، ص ص 8–9.

[18] الأمم المتحدة، الاقتصاد الأخضر بالمنطقة العربية: المفهوم العام والخيارات المتاحة أما دول المنطقة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، 2011، ص ص 3–4.

[19] عنود القنبدي، المرجع سبق ذكره، ص 25.

[20] محمد بوجيدة، عبد الرحيم كسيري وآخرون، الاقتصاد الأخضر فرص لخلق الثروة ومناصب الشغل، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المملكة المغربية، 2012، ص ص 127–131.